

Distr.: General
13 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٥١ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

تقرير اللجنة الثانية*

المقررة: السيدة فانيسا غوميس (البرتغال)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٥١ من جدول الأعمال (انظر A/61/420، الفقرة ٢). وجرى البت في البند الفرعي (ج) في الجلستين ١٣ و ٣٣، المعقودتين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/61/SR.13 و 33).

ثانيا - النظر في مشروع القرارين A/C.2/61/L.6 و A/C.2/61/L.54

٢ - في الجلسة ١٣ المعقودة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل جنوب أفريقيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين، مشروع القرار المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية" (A/C.2/61/L.6)، ونصه كما يلي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٧/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،



”وإذ تشير أيضا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية، التي تسلم بأن التمويل بديون يمكن تحملها عنصر هام لحشد الموارد للاستثمار العام والاستثمار الخاص،

”وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠،

”وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ المتعلق بمتابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

”وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

”وإذ يساورها القلق لأن بعض البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير المؤهلة لتخفيف أعباء ديونها في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما زالت تواجه صعوبات في إيجاد حل دائم للوفاء بالتزاماتها في إطار خدمة الديون الخارجية، مما قد ينعكس سلبا على تنميتها المستدامة،

”وإذ ترحب بنجاح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة نفقاتها بشكل ملحوظ على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، تمشيا مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية، وإذ تشدد، في هذا الصدد، على ضرورة ضمان أن يكون تخفيف عبء الديون عنصرا إضافيا لمصادر التمويل الأخرى لا بديلا عنها،

”وإذ تؤكد أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعترضها صعوبات في بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة، وإذ تعرب عن قلقها إزاء استمرار رزوح بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحت أعباء ديون ضخمة، وضرورة تجنب العودة إلى تراكم أعباء ديون لا يمكن تحملها بعد بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة،

”وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية القدرة على تحمل الديون في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية على الصعيد الوطني، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وضرورة قيام البلدان

بتوجيه الموارد المالية المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، عن طريق خفض الديون أو إلغائها على وجه الخصوص، نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

”١ - **تخطط علماً** بتقرير الأمين العام؛

”٢ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، إذ من شأن التمويل بديون وتخفيف عبئها أن يوفر مصدرًا هامًا لرؤوس الأموال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

”٣ - **تلاحظ بقلق** أنه ما زال هناك عدد كبير من البلدان التي تصنف بلداناً شديدة المديونية؛

”٤ - **تشدد** على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن منع نشوء حالات من عدم القدرة على تحمل الديون؛

”٥ - **تكرر تأكيد** توقف القدرة على تحمل الديون على تضافر عوامل عديدة على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتؤكد ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، ومع تسليمها، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما القدرة على تحمل الديون، الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان وما يطرأ من تغيرات جوهرية من جراء عوامل عدة، منها الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وخاصة إذا تعلق الأمر بالبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وإلى أن يواصل تقديم معلومات بهذا الشأن من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

”٦ - **تؤكد** أن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وحشد الموارد المحلية وإمكانات التصدير لدى البلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على هيئة بيئة دولية مواتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، وتحقيق نجاح في مواجهة المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٧٧ - **تقرر** بأن تحسين سبل وصول السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية إلى الأسواق أمر يسهم إسهاما كبيرا في بناء قدرات تلك البلدان على تحمل الديون؛

٨ - **تدعو** إلى تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة متعددة الأطراف للتخفيف من عبء الديون تنفيذا كاملا وبوتيرة أسرع حتى يتسنى للبلدان المؤهلة الباقية الاستفادة من عمليات تخفيف الديون التي تحتاجها؛

٩ - **تلاحظ بقلق** أن العديد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ما زالت تواجه صعوبات في التوصل إلى إدانة قدرتها على تحمل الديون، رغم تأهلها للخروج من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتؤكد بالتالي أهمية تشجيع الاقتراض والإقراض المتسمين بالمسؤولية وضرورة مساعدة تلك البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها بطريقة تجنبها تراكم الديون التي يتعذر تحملها، وذلك بوسائل منها استخدام المنح، وتؤكد أهمية التخفيف من عبء الديون وزيادة المعونة المقدمة في شكل منح كعنصرين إضافيين لمساعدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الطويلة الأمد؛

١٠ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجعها، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تحسين سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، باتباع جملة وسائل، منها اعتماد استراتيجيات للحد من الفقر، وأن تهيب بيئة محلية مواتية لتنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي، وإنشاء نظم شفافة وخاضعة للمساءلة في مجال المالية العامة، وإشاعة مناخ تجاري سليم ومناخ استثماري يمكن التنبؤ به، وتدعو، في هذا الصدد، جميع الدائنين بمن فيهم الدائنون من القطاعين الخاص والعام، إلى تشجيع تلك الجهود بالعمل مثلا على مواصلة المشاركة في تنفيذ تدابير التخفيف من أعباء الديون في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون واستمرار مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة في تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

١١ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث البلدان، في هذا الصدد، على

توجيه الموارد المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، من خلال إلغاء الديون وخفضها بوجه خاص، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

”١٢ - تؤكد أيضا ضرورة النظر، حسب الاقتضاء، وعلى أساس كل حالة على حدة، في إجراء تخفيف ملموس في عبء الديون التي تنوء بها البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل الديون والتي ليست طرفا في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو في إعادة هيكلة تلك الديون، فضلا عن استكشاف آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل الديون التي تواجهها تلك البلدان معالجة شاملة، وتؤكد ضرورة تحقيق ذلك على نحو لا ينتقص من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية مع الحفاظ في الوقت ذاته على السلامة المالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

”١٣ - تدعو الدائنين والمدينين إلى أن يواصلوا، عند الاقتضاء، وعلى أساس التراضي، استكشاف سبل اعتماد آليات مبتكرة من قبيل عمليات مقايضة الديون، ومنها عملية ”تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية“؛

”١٤ - تحث الجهات الدائنة الثنائية والمتعددة الأطراف لأقل البلدان نموا على اتخاذ تدابير فعالة لتخفيف أعباء الديون، وخاصة عن طريق إلغاء جميع الديون غير المسددة المستحقة على أقل البلدان نموا إلغاء كاملا وسريعا وغير مشروط؛

”١٥ - تكرر أيضا دعوتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إبقاء الآثار العامة المترتبة على الإطار الخاص بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات العامة للبلدان وتقييمات مؤسساتها، وترحب بإبداء النية للكشف عن تقديرات أداء البلدان التي وضعتها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءا من الإطار؛

”١٦ - تؤكد ضرورة إيجاد حلول شاملة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل التي تواجه أيضا أعباء ديون متزايدة لكنها مستبعدة من عمليتي المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك لمساعدتها على تلبية احتياجاتها الإنمائية، بما فيها احتياجاتها المالية والتقنية والتكنولوجية؛

”١٧ - ترحب بالتقدم المحرز في إطار المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، التي تنص على إلغاء كامل المطالبات المتعلقة بديون صندوق النقد

الدولي والمؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي المستحقة على البلدان التي أنجزت متطلبات المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتدعو إلى تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذًا سريعًا وكاملاً وإلى إلغاء المطالبات المتعلقة بالديون في إطار المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وتؤكد أهمية إبقاء البلدان المؤهلة على سياسات اقتصادية سليمة وأداء اقتصادي سليم؛

”١٨ - **تلاحظ بقلق** أنه، على الرغم من التقدم المحرز، فإن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تكن قادرة على التوصل إلى إدامة قدرتها على تحمل الديون، وتؤكد أهمية تشجيع الاقتراض والإقراض المتسمين بالمسؤولية وضرورة مساعدة تلك البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم الديون التي يتعذر تحملها، بوسائل منها استخدام المنح، وترحب، في هذا الصدد، بالعمل المستمر الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع إطار يستشرف قدرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون؛

”١٩ - **تشجع** نادي باريس على أن يراعي في تعامله مع ديون البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من غير البلدان المشاركة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون قدرة هذه البلدان على تحمل الديون على المدى المتوسط، فضلاً عن الثغرات التي تعاني منها في مجال التمويل، وترحب بأن يكون هدف نادي باريس جعل إعادة هيكلة الديون متناسبة مع الاحتياجات المالية للبلد المعني وذلك لكفالة القدرة على تحمل الديون على المدى البعيد للبلدان التي اعتمدت سياسات تمكنها من الخروج من عمليات إعادة جدولة الديون التي يقوم بها نادي باريس، وتدعو نادي باريس إلى إجراء التخفيضات اللازمة في الديون لذلك الغرض؛

”٢٠ - **تلاحظ** أن وكالات التقييم الائتماني تقوم بدور حاسم في تحديد مدى إمكانية اقتراض البلدان من الأسواق الدولية لرأس المال، فضلاً عن تكاليف هذا الاقتراض، وتدعو إلى اتخاذ تدابير من الآن فصاعداً لتعزيز الشفافية في طرائق التقييم من أجل زيادة المنافسة والمساءلة في أوساط كبريات وكالات التقييم الائتماني؛

”٢١ - **تعرب عن تقديرها** للعمل المتواصل من أجل اعتماد نهج أشمل لإعادة هيكلة الديون السيادية، وتؤيد الإدراج المتزايد لأحكام العمل الجماعي عند

إصدار السندات الدولية، وتحيط علماً بما أنجز بصدد المسائل المتصلة بالآليات الدولية للتحكيم والوساطة، وترحب بالجهود التي تبذلها البلدان المقترضة والدائنون من القطاع الخاص في سبيل توسيع قاعدة توافق الآراء بشأن مبادئ استقرار تدفقات رؤوس الأموال وتوخي الإنصاف في إعادة هيكلة الديون في الأسواق الناشئة، الأمر الذي من شأنه الإسهام في درء الأزمات وتحسين إمكانية التنبؤ في إدارة الأزمات، مع مراعاة الحاجة إلى عدم استبعاد التمويل الطارئ في أوقات الأزمات لتعزيز التقاسم العادل للأعباء وتقليل الخطر المعنوي إلى أدنى حد؛

٢٢ - تدعو إلى النظر في اتخاذ المزيد من التدابير والمبادرات الهادفة إلى ضمان القدرة على تحمل الديون لأمد طويل عن طريق زيادة التمويل القائم على المنح وإلغاء كامل الديون الرسمية المتعددة الأطراف والثنائية التي تنوء بها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والنظر، حيثما يكون ذلك مناسباً وعلى أساس كل حالة على حدة، في إجراء تخفيف ملموس في أعباء ديون البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل الديون والتي ليست طرفاً في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو في إعادة هيكلة تلك الديون، فضلاً عن استكشاف آليات لمعالجة مشاكل الديون التي تواجهها تلك البلدان معالجة شاملة؛

٢٣ - تهيب بالبلدان المانحة أن تواصل جهودها من أجل زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، آخذة في الاعتبار تحليل قدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون، وهو ما من شأنه أن يساهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون على المديين المتوسط والبعيد، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات، منها الصحة والتعليم، مع الحفاظ في الوقت ذاته على القدرة على تحمل الديون؛

٢٤ - ترحب بالجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي حالياً وتهيب به إبداء المرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة الجهود لمساعدة البلدان النامية التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إنجاز خطوات الإعمار الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢٥ - ترحب أيضاً بالجهود التي تبذلها الجهات الدائنة حالياً وتهيب بها إبداء المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية، على أساس كل حالة على حدة حتى تتمكن من التصدي لمشاكل مديونيتها؛

”٢٦- ترحب كذلك بجهود المجتمع الدولي وتهيئ به أن يدعم بناء القدرات المؤسسية اللازمة لإدارة الأصول والخصوم المالية في البلدان النامية، وأن يعزز الإدارة المستدامة للديون كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

”٢٧- تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية متعددة الأطراف المعنية، بمواصلة التعاون من أجل بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون؛

”٢٨- تهيئ بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ تعهدات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

”٢٩- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسنتين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير تحليلاً شاملاً وموضوعياً عن مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجه البلدان النامية؛

”٣٠- تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسنتين، في إطار البند المعنون ”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“، البند الفرعي المعنون ”أزمة الديون الخارجية والتنمية“.

٣ - وفي الجلسة ٣٣ المعقودة في ٦ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع القرار المعنون ”أزمة الديون الخارجية والتنمية“ (A/C.2/61/L.54) المقدم من مقررة اللجنة على أساس مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/61/L.6.

٤ - وفي الجلسة نفسها، قامت مقررة اللجنة، بتصويب مشروع القرار شفويا بإضافة الحاشية التالية في الفقرة التاسعة من الديباجة:

”من المتوقع أن تخفيف أعباء الديون في إطار المبادرتين سيقفل من أرصدة ديون ٢٩ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقطة البت بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا. مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون - حالة التنفيذ“، من إعداد موظفي المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي (آب/أغسطس ٢٠٠٦).“

- ٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/61/L.54 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٨).
- ٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو كل من سويسرا وفنلندا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين) (انظر A/C.2/16/SR.33).
- ٧ - ونظرا لاعتماد مشروع القرار A/C.2/61/L.54، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/61/L.6 بسحبه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٨ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٧/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تشير أيضاً إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية^(١)، التي تسلم بأن التمويل بديون مستحقة عنصر هام لحشد الموارد للاستثمار العام والاستثمار الخاص،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠^(٢)،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٣)،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التحسن في حالة الدين الخارجي للبلدان النامية كمجموعة في غضون السنة الماضية، ولكن تشعر بالقلق لاستمرار وجود عدد من البلدان النامية منخفضة ومتوسطة الدخل لا تزال تواجه صعوبات في إيجاد حل دائم لمشاكل ديونها الخارجية، مما قد ينعكس سلباً على تنميتها المستدامة،

وإذ ترحب بنجاح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة نفقاتها بشكل ملحوظ على الخدمات الصحية والتعليمية

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) انظر القرار ١/٦٠.

وغيرها من الخدمات الاجتماعية، تمشيا مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ ترحب أيضا بالمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين^(٤) التي ستمكّن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة نفقاتها بشكل ملحوظ على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، تمشيا مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية،

وإذ تؤكد أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعترضها صعوبات في بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تعرب عن قلقها لأن بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال تترجح تحت أعباء ديون ضخمة وعليها أن تتجنب تراكما جديدا لأعباء ديون لا يمكن تحملها بعد بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية القدرة على تحمل الديون في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية على الصعيد الوطني، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وضرورة قيام البلدان بتوجيه الموارد المالية المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، خاصة عن طريق خفض الديون أو إلغائها، نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ هي مقتنعة بأن تعزيز وصول البضائع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية إلى الأسواق يسهم بقدر كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

١ - **تخطيط علما** بتقرير الأمين العام^(٥)؛

٢ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، إذ من شأن التمويل بالاقتراض وتخفيف عبء الديون أن يوفر مصدرًا هامًا لرؤوس الأموال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

(٤) من المتوقع أن تخفيف أعباء الديون في إطار المبادرتين سيقفل من أرصدة ديون ٢٩ بلدا من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي وصلت إلى نقطة البت بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا. "مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون - حالة التنفيذ"، من إعداد موظفي المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق النقد الدولي (آب/أغسطس ٢٠٠٦).

(٥) A/61/152.

٣ - **تشدد أيضا على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات من عدم القدرة على تحمل الديون؛**

٤ - **تكرر تأكيد توقف القدرة على تحمل الديون على تضافر الكثير من العوامل على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتبرز ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، ومع التسليم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما القدرة على تحمل الديون، التغيرات الجوهرية الناجمة، في جملة أمور، عن الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وإلى أن يواصل تقديم معلومات بهذا الشأن من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛**

٥ - **تؤكد أن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وحشد الموارد المحلية وتوقعات التصدير للبلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على هيئة بيئة دولية مواتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، وتحقيق نجاح في مواجهة المشاكل الهيكلية للتنمية؛**

٦ - **ترحب بعرض المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتدعو إلى تنفيذها بالكامل وفي أوقاتها المحددة، وتوفير موارد إضافية لكفالة عدم تقليص القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية؛**

٧ - **تؤكد في هذا الصدد أن تخفيف عبء الديون ليس بديلا عن مصادر التمويل الأخرى؛**

٨ - **تحث المانحين على كفالة أن تكون التزاماتهم إزاء المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكتملة لتدفقات المعونة القائمة، وتؤكد أنه لا بد للمانحين من تقديم تعويض كامل على أساس التقاسم المنصف للأعباء عن تكاليف المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين التي تتكبدتها المؤسسات المالية ذات الصلة؛**

٩ - **تلاحظ بقلق** أنه بالرغم من التقدم الذي تحقق، فإن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تتوصل إلى إدامة قدرتها على تحمل الديون، وتؤكد أهمية تشجيع الاقتراض المسؤول والإقراض المسؤول وضرورة مساعدة تلك البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم الديون التي يتعذر تحملها، وذلك بوسائل منها استخدام المنح، والقروض التسهيلية، وتبرز أهمية الإطار الخاص بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المساعدة على كفالة عدم تسبب عمليات الاقتراض الجديدة التي تقوم بها بلدان المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين في تقويض قدرتها على تحمل الديون في الأجل الطويل، وتتطلع إلى استعراض هذا الإطار، وتشجع على تطبيق الإطار المحسن في قرارات الاقتراض والإقراض؛

١٠ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجعها، وتقيم بهذه البلدان أن تواصل تحسين سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، بوسائل منها استراتيجيات الحد من الفقر، وأن تهيئ بيئة محلية مواتية لتنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي، وإيجاد أنظمة شفافة وخاضعة للمساءلة في مجال المالية العامة، وإشاعة مناخ تجاري سليم ومناخ استثماري يمكن التنبؤ به، وتدعو، في هذا الصدد، الدائنين من القطاعين الخاص والعام الذين لا يشاركون بعددً بالكامل في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير في إنجاز عملية التخفيف من أعباء الديون، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

١١ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يؤدي دوراً أساسياً في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتحث البلدان، في هذا الصدد، على توجيه الموارد المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، ومن خلال إلغاء الديون وخفضها بوجه خاص، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

١٢ - **تدعو** إلى النظر في تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة الطويلة الأجل على تحمل الديون من خلال زيادة التمويل القائم على المنح، وإلغاء ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام حسب الاقتضاء، وعلى أساس كل حالة على حدة، بعمليات هامة لتخفيف عبء الديون أو إعادة هيكلتها لفائدة البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل عبء ديونها

والتي لا تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك إلى استكشاف آليات من أجل التصدي على نحو شامل لمشاكل الديون التي تعترض تلك البلدان؛

١٣ - تشجع نادي باريس على أن يراعي، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة منخفضة ومتوسطة الدخل التي لا تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل الديون في الأجل المتوسط إضافة إلى الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علماً مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط لتخفيف الديون مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة مع الإبقاء على عمليات إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٤ - تؤكد ضرورة التصدي بقوة لمشاكل ديون البلدان النامية متوسطة الدخل، وفي هذا السياق، تؤكد أهمية نهج إيفيان الذي وضعه نادي باريس كوسيلة عملية لمعالجة هذه المسألة؛

١٥ - تدعو الدائنين والمدينين إلى أن يواصلوا، حسب الاقتضاء، وعلى أساس كل حالة على حدة، استخدام آليات من قبيل عمليات مقايضة الديون لتخفيف عبء الديون الذي لا تقدر على تحمله البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تنوء بعبء ديون لا تستطيع تحمله والتي هي غير مؤهلة لتلقي المساعدة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتحيط علماً بمناقشات نادي باريس وتقييمه لمقترح "تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية"؛

١٦ - تؤكد ضرورة مواصلة اتخاذ تدابير فعالة، من المستحسن أن تكون ضمن الأطر القائمة، لمعالجة مشاكل ديون أقل البلدان نمواً، بوسائل منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نمواً لدائنين من القطاعين العام والخاص؛

١٧ - تكرر دعوها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إبقاء الآثار العامة المترتبة على الإطار الخاص بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات العامة للبلدان وتقييمات المؤسسات، وتحيط علماً بالكشف عن تقديرات أداء البلدان التي قامت بها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءاً من الإطار؛

١٨ - تلاحظ أن وكالات التقييم الائتماني تقوم بدور حاسم في تحديد مدى استفادة البلدان من الأسواق الدولية لرأس المال، وتكاليف ذلك الاقتراض، وفي هذا الصدد تهيب بالمؤسسات المالية والمصرفية الدولية أن تنظر في تعزيز شفافية آليات تقييم المخاطر، وتلاحظ أنه ينبغي لتقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى

حد من استخدام بارامترات دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة؛

١٩ - تدعو البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها من أجل زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، آخذة في الاعتبار تحليل قدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون، وهو ما من شأنه أن يسهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات، منها الصحة والتعليم، مع الحفاظ في الوقت ذاته على القدرة على تحمل الديون؛

٢٠ - ترحب بجهود المجتمع الدولي وتهيب به إبداء المرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود لمساعدة البلدان النامية التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إنجاز خطوات الإعمار الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢١ - ترحب أيضا بجهود الجهات الدائنة وتدعوها إلى إبداء المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية، على أساس كل حالة على حدة حتى تتمكن من التصدي لمشاكل مديونيتها؛

٢٢ - ترحب كذلك بجهود المجتمع الدولي وتهيب به أن يدعم بناء القدرات المؤسسية اللازمة لإدارة الأصول والخصوم المالية في البلدان النامية، وأن يعزز الإدارة المستدامة للديون كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

٢٣ - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية متعددة الأطراف المعنية، وأصحاب المصلحة، بمواصلة التعاون فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون؛

٢٤ - تهيب بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ تعهدات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٢٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير تحليلاً شاملاً وموضوعياً لحالة الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجه البلدان النامية؛

٢٦ - تقرّر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية".
